

قضية رأي عام

حماية وكيل وزير التربية تنتهك القانون وتعتدي على الحضور في المسرح الوطني

□ بغداد / المدى

عادة ما نسمع بان احد الأشخاص تعرض إلى اعتداء من قبل الحميات الشخصية لأحد المسؤولين، وكثيرا ما وصلت هذه الاعتداءات إلى حد الشتم والضرب، والكثير منا تعرض إلى هكذا مواقف، وقد يتذكر كل شخص سيقراً هذا التحقيق حادثة جمعته مع حميات احد المسؤولين، ولربما سيحصل له بالمستقبل!

تصاعد في الفترة الأخيرة، تذر المواطنين من افعال الحميات الشخصية، الذين يتكهون فيها حرية واحترام الانسان، ويخرقون القانون والأعراف.

موظف في "وزارة..." يحتك مع احد حمايات الوزير بعد أن رفض تسليم سلاحه الشخصي، فبادره الأخير بسيل من الشتائم ويتطور الأمر إلى الضرب بالأيادي. وأطباء يتعرضون للضرب من قبل الحميات لأنهم رفضوا تنفيذ أوامره. ومواطن آخر يضطر إلى أن يصعد بسيارته الرصيف بعد أن أصرت حميات المسؤول أن يتبعد كل شخص عن الطريق لأن "فلان" سوف يمر من هنا ولن يسمح ببقاء اي شخص امامه. كل هذه الحوادث تمر علينا بشكل شبه يومي، لكن أن نهان كرامة انسان في محفل ثقافي بحضور مجموعة من الشخصيات الفنية والادبية والسياسية من قبل حماية وكيل وزير التربية، أمر يستحق التوقف عنده.



تفاصيل حادثة المسرح الوطني

كان مخرجاً حينما حاولنا التحدث معه عن تفاصيل تلك الظاهرة بالمسرح الوطني، ليس لأنه مخطئ، لكن لأنه لم يرض أن يكون مدافعا مرة أخرى عن مشروع الديمقراطية الذي لوثته أيادي بعض الشخصيات التي لا تعرف عنها غير الاسم. تكلم أستاذ السمعية والمرئية في معهد الفنون الجميلة للنبات، عن تفاصيل ذلك الحادث الذي جرى أمام مسمع ومرأى الجميع. حيث يقول

هادي النجار بأنه حضر إلى الاحتفال الذي أقامه المعهد على قاعة المسرح الوطني يوم الأربعاء الماضي، ولم يكن من ضمن سباقات المسرح في حدد رقما لكل كرسي، لذلك أصبح من الممكن لأي شخص ان يجلس على أي كرسي، دون أن يستأذن من احد.

النجار مع بناته اللاتي جئن لمشاهدة المهرجان، جلسوا في الصف الأول من المسرح بالقرب من بعض الأساتذة والمسرحيين، منتظرين بدء عرض المسرحية الأولى من المهرجان، حتى طلب

منهم احد الأشخاص من منظمي المهرجان، وبعد مرور وقت طويل، أن ينتقلوا إلى جهة أخرى لانه مكان مخصص للمسؤولين. الجدير بالذكر أن الكراسي لم تكن محجوزة ولم يتم وضع عليها شريط أو أية إشارة تدل على أنه مكان مخصص للمسؤولين-كما يقول النجار- الذي اعترض بدوره إلى منظمي المهرجان من انه لن يستطيع التهوؤ لأنه جلس منذ فترة ولن يكون من اللائق تغيير موقعه. المنظمون لم يصروا على ذلك وتركوا النجار وبناته ليستمتعوا بالمهرجان.

بعد دقائق وصل وكيل وزير التربية "نهاد الجبوري" ومعه مجموعة من الحميات، التي تتصرف بطريقة غير منطقية وكأنه مستهدف من قبل ستارة المسرح أو من أضوائها، أو أن الحضور سيخرج الأسلحة الكاتمة ويعتدي على "مسؤولهم". طلب احد الحميات الخاصة بالوكيل أن ينهض الجالسون في الصف الأول لأنه يريد الجلوس، وكأنما لن تحلو له مشاهدة فعاليات المهرجان إلا من السطر الأول في المسرح، على حد وصف الحاضرين في الحفل.

حينها نهض عدد من الجالسين في الصف الاول ورجعوا الى الوراء، بينما ظل النجار مع بناته وعدداً خرمليغيروا أماكنهم. بدوره حماية الوكيل امتنع لعدم قيام الباقيين بتغيير كراسيهم لذلك سكت بأمر من الوكيل ولكن بامتناع شديد.

النجار يتحدث لـ "المدى" قائلاً: بدأ العرض المسرحي الاول والحماية الشخصية لوكيل بأجسادها "المتفحخة" تسد علينا ثلاثة أرباع

المشهد، فطالبتهم بالابتعاد قليلا حتى يتسنى لنا مشاهدة المسرحية، ولكنهم لم يسمعوا، إلى أن كررت الطلب أكثر من مرة حينها امتثل وابتعد ادهم من أمامي لترات قليلة يطلب من الوكيل. سار الأمر طبيعيا حتى خرج الوكيل فناد لي احد حمايته الذي رفض بالسابق الابتعاد عن خشبة المسرح ليقول للنجار وبلغة تهديد "أنت أستاذ بالمعهد، عرفتك، واني أعلمك". العبارات الترويعية التي تذكرنا بحميات القائد الضرورة وأنلامه الششامي لم ترق للنجار كما أنها لن تروق لأي احد. فبادره الأخير بالقول: نعم أنا هادي النجار وأستاذ في معهد الفنون ولن أخاف تهديدك. فما كان من "الحماية" إلا أن يتصرف كما اعتاد بان شتم النجار أمام الجميع وتودعه باللعاب وغادر المكان. النجار كما الجميع يتفق على أن هذه التصرفات لا تناسب وضع المسؤول ولا وضع العراق الجديد الذي يدعي القائلون عليه بان يكرس لاحترام الإنسان.

حميات "همجية"

بدوره يشير الكاتب علي رشدي العامل وهو احد الشهود والحاضرين في ذلك اليوم، إن تصرفات حميات المسؤولين "همجية"، معتقداً ظهور نوع جديد من الطغيان على حساب الديمقراطية حسب وصف الفيلسوف الفرنسي "توك فيل" الذي استعان العامل ببعض من كلماته في وصف هذه الحادثة. العامل كان متواجداً ويجلس في الصف الثاني بعد النجار، وأكد في حديثه مع "المدى"

أن حماية وكيل وزير التربية حجب الجميع عن رؤية المسرحية، وظل ملتزماً بمكانه رغم دعوات الحضور أن يغير موقعه.

فيما بين جبار جودي مدير المسرح الوطني الذي أقيم فيه الاحتفال، بأنه تشاجر مع عنصر الحماية نفسه قبل ان يعتدي على هادي النجار. جودي وفي حديث لـ "المدى" أكد أنه يتعرض لكثير من المشاكل مع حماية الشخصيات والمسؤولين. مندداً على أنه حصل على كتاب رسمي من رئاسة الوزراء يمنع بموجبه إدخال سلاح حميات المسؤولين إلى المسرح.

ولكن جودي يوضح أن على الرغم من التبليغ الرسمي إلا أن الحميات لا تلتزم وتدخل بسلاحها، وعادة ما تحدث مشادات كما حدثت مع هادي النجار ومعني من قبله مع الشخص نفسه.

بالمقابل رفضت الشاعرة سناء وتوت سلوك حماية وكيل وزير التربية. عادة إيباه بمقابلة "تطليخ" لصورة المسؤول وتقليل شعبيته.

وتوت تحدثت مع "المدى" قائلة: بأنها تتعرض يوما الى حوادث بسبب حميات المسؤولين في الشارع الذين لا يحترمون المواطن. معتبرة أن ما حدث مع هادي النجار في قاعة المسرح الوطني أمر غير لائق بمستوى مسؤول، ولا يسمح لحمايته أن يعتدي على المواطنين.

من جانبها خففت وزارة التربية من الحادث، واصفة الأمر بغير المهم وأن هناك قضايا أكثر أهمية كما على لسان الناطق باسم الوزارة وليد حسن، الذي رفض التعليق عن الموضوع.

هجرة العقول وطريق العودة

مهاجرون عائدون: ندمنا على الرجوع.٠٠ والإجراءات الحكومية ضعيفة

◆ وزارة الصحة : رجوع ١٢٠٠ طبيب إلى العراق ◆ وزارة العلوم والتكنولوجيا: عدم وجود خطة واضحة لعودة الكفاءات

"واصفين مشروع القانون سالف الذكر بأنه "لا يعنو كونه محاولة من وزارة المهجرين والمهاجرين لتسجيل انجاز ما، وليس لخدمة الكفاءات الراقبة بالعودة او التي عادت بشكل فعلي".

وزارة الصحة

واشار احمد الساعدي وكيل المفتش العام في وزارة الصحة في تصريح لـ(المدى) قائلاً: جميع الكفاءات الطبية التي عادت الى العراق عادت الى عملها الوظيفي خصوصاً من يقبث انه تعرض الى الفصل السياسي او هاجر بعد أحداث ٢٠٠٣ وان السبب الأساس لرغبة بالهجرة من جديد يعود وبكل صراحة الى ان الأطباء يرغبون بالتعيين والبقاء في العاصمة بغداد حصراً وهذا ما لا يمكن تنفيذه لان وزارة الصحة هي وزارة العراق وليست وزارة بغداد فقط وإذا لم يتم توزيع الاختصاصات إلى بقية المحافظات فإن هذا الأمر يتنافى ومبدأ العدالة لان العراقيين جميعهم يحتاجون إلى الأطباء الاختصاص والجديدن أسوة ببقية سكان العاصمة. وأوضح الساعدي أن وزارة الصحة لها غرفة عمليات مشتركة مع وزارة الداخلية والدفاع من أجل تأمين بقاء الأطباء في وضع امنى جيد اما بخصوص توفير مكان سكن او قطعة ارضي فهذا ليس من اختصاص وزارة الصحة.

لجنة المرحلين والمهجرين

أما عضوة لجنة المرحلين والمهجرين في مجلس النواب جلييلة عبد الزهرة فقد قالت في تصريح لـ(المدى): إن اللجنة تطلب من جميع الوزارات فسح المجال امام عودة الكفاءات الى العراق لتسهيل امورهم إضافة الى طلبها دائماً من الحكومة تشجيع عودتهم وتوفير فرص العمل لأي شخص لا يستطيع الحصول على وظيفة او اعادة تعيين الى الوظيفة فان اللجنة مستعدة لتقديم المساعدة الممكنة له فضلاً عن وجود لقاءات دورية مع ممثلي وزارات حقوق الإنسان والتجارة لإمكانية توفير البطاقة المهنية للعائد ووزارة التعليم العالي والصحة. ويوجد موقع الكتروني للجنة لاستقبال شكاوى المواطنين.

وزارة حقوق الإنسان

بدورنا اتصلنا بالتحدث الإعلامي لوزارة حقوق الإنسان كامل امين لمعرفة دور الوزارة في المساهمة بعودة الكفاءات المهاجرة اجابنا مشكوراً بان لا دخل للوزارة بذلك.

وزير التعليم العالي مشكوراً

حاولنا الاتصال بوزير التعليم العالي والبحث العلمي علي الأديب أكثر من عشرين مرة وأرسلنا له عدة رسائل توضح له إننا من صديقة المدى وما الغاية من اتصالننا به لكن وزيرنا اجابنا مشكوراً بعدم الرد لان هاتفه كان دائماً مشغولاً او في حالة الانتظار او عدم الرد حتى اشعار آخر!!

وزارة العلوم والتكنولوجيا

وكانت قد كشفت وزارة العلوم والتكنولوجيا وكانت قد عاقليل تقف حائلاً امام استقطاب العلماء العراقيين من المهجر اهمها عدم تقديم التسهيلات اللازمة لجذب هؤلاء العلماء والكفاءات العلمية من المهجر. نكر ذلك مدير عام مركز التدريب والتأهيل في الوزارة فالح حمزة عيدان بتصريح صحفي سابق. مضيفاً ان من بين العراقيل أيضاً عدم وجود خطة واضحة المعالم القليلة الماضية ومنهم الأكاديمي الخارج واستثمار خبراتهم العلمية بعد ان صقلت مع خبرات وتكنولوجيا دول العالم الحديث والمتطور.



مهاجرون يرجعون منظمات دولية

٢٠١٠ اكد في قفراته على ان اي كفاءة علمية غادرت البلد قبل عام ٢٠٠٣ ما يعدها تعود الى الانتساب الوظيفي وينفس الدرجة الوظيفية ومميزاتها، لكن الذي يقال إن بعض الكفاءات لم تحصل على دعم وتعيين عند عودتها وبصرache أن حقيقة هذه الكفاءات كانت تنحصر ضمن اختصاص الكليات الإنسانية و ويبلغ عددها تقريبا ٦٥٠ كفاءه وعند مخاطبة وزارة الهجرة الوزارات الأخرى لتوفير درجات وظيفية لهم أجابت بعدم وجود تعيينات في الوقت الحاضر لعدم وجود تخصص من وزارة المالية. أما الكفاءات العائدة بعد هجرة سنوات طويلة قبل سقوط النظام الدكتاتوري فعدد عودتهم أصبح البعض منهم في سن التقاعد ومن يريد ممارسة العمل منهم يستطيع ان يقدم طلباً يسمح له حسب القانون رقم ٣٩ يكامل مسيرته العلمية.

واضاف الموسوي في حديثه أن البلد بحاجة الى كفاءات علمية تخصصية في مجال الطب والعلوم التكنولوجية والهندسة لبناء البلد ولتخصصات اللغة والتاريخ والفنون. مع احترامنا الكبير لأصحاب الاختصاصات. واكد عودة ١٢٠٠ طبيب منذ عام ٢٠١٠ حتى عام ٢٠١١ ووزارة الصحة كانت متعاونة بشكل كبير من أجل عودتهم بأسرع وقت ممكن وتم فعلاً إعادة من كان معين منهم الى وظيفته او من لم يعين فسبح له المجال لان العراق بحاجة الى الكفاءات الطبية الاختصاص

وحقيقة هناك من لا يفهم عمل وزارة الهجرة هو انها كما ذكرنا انفا ان عملنا تنسيقي فقط والجهات المعنية من الوزارات هي من توفر فرص العمل.

وقد اجيزت وزارة المهجرين والمهاجرين مسودة قانون يعنى بعودة الكفاءات العراقية من الخارج. فيما شكك أكاديميون عادوا إلى البلاد خلال الأعوام القليلة الماضية ومنهم الأكاديمي الدكتور سعدي كريم بإمكانية تطبيق قانون عودة الكفاءات على أرض الواقع، لبقاء العديد من القبات التشريعية والروينية دون تنفيذ،

الخطط والبرامج الاقتصادية لتوفير درجات وظيفية للكفاءات العراقية بالخارج.

ردود حكومية: ندعم رجوع العقول العراقية ولكن

مدير قسم الكفاءات

فيما أوضح سستار نوروز رئيس قسم عودة الكفاءات العراقية في وزارة الهجرة والمهاجرين في تصريح لـ(المدى): أن عدد الكفاءات العلمية العائدة الى العراق تجاوز ٨٠٠، بحسب سجلات الوزارة، وان التعامل معهم كان حسب الامر الصادر من الامانة العامة لجلس الوزراء المرقم ٤٤١ والصادر في ١٣/٢٠٠٩، وأشار الى أن ضعف هذا العدد عاد الى البلاد من دون إشعار الجهات المعنية. وأضاف أن الحكومة تبنت استراتيجية عودة الكفاءات العراقية عام ٢٠٠٨، مع إعطاء مجموعة من الامتيازات لهذه الشريحة. ومع حلول عام ٢٠١٠، أنشأت الوزارة قسماً متخصصاً بمتابعة عودة العقول المهاجرة العراقية. وبين نوروز أن الحكومة تبنت تكاليف إعادة هؤلاء العقول، والتنسيق مع الجهات المعنية لاستيعابهم. وأشار إلى أن عودة قسم من العلماء المهاجرين جرت بالتنسيق مع وزارة الهجرة، فيما فصل قسم آخر عدم قبول الحصول على ضمانات مضمدة، إذ تقدم كثيرون بطلبات لضمان عودتهم إلى وظائفهم السابقة، أو تعيينهم في وظائف مناسبة. وينطبق الوصف الأخير على الأطباء وأساتذة الجامعات، في شكل لافت.

وكيل وزارة الهجرة

بينما علق وكيل وزارة الهجرة اصغر الموسوي في تصريح لـ(المدى) قائلاً: ان عمل وزارة الهجرة هو التنسيق بين الوزارات المعنية بالأمر ومخاطبتها من أجل الاستعلام عن امكانية عودة الكفاءات الى العمل بموجب القانون الصادر من رئاسة مجلس الوزراء رقم ٤٤١ والذي عدل بقانون رقم ٣٩ لسنة

بلد طارده لأبنائه.

انتظر الموازنة

فيما يذكر عادل محمد بأنه حصل على موافقة رئاسة جامعة ذي قار (كلية الهندسة) بالعينين على برنامج عودة الكفاءات العلمية. وبعد سلسلة طويلة من المراجعات الروتينية وانتظار ألبزائيه والتي دامت شهور عديدة، وصلته رسالة بالبريد الالكتروني من وزارة التعليم العالي بالاعتذار بعدم ترويج معاملة تعييني وذلك كوني لم أعين سابقاً و أن جامعة

ذي قار التي أبنت عدم ممانعتها لم تحصل على درجات وظيفية من الموازنة، على الرغم من ملف إعادة الكفاءات العراقية المتخصصة من إثنين كنت موظفاً في وزارة التربية. متسائلاً فبعد هذه المعانات فأين هي التسهيلات والحوافز المشجعة لعودة الكفاءات من الخارج وأين جدية تطبيق قرارات مجلس الوزراء. وكان قد عزا نائب رئيس اللجنة الاقتصادية في مجلس النواب يونادم كنا التأخر في تفعيل ملف إعادة الكفاءات العراقية المتخصصة من الخارج إلى ضعف الموازنة المالية للدولة، وقرارات حكومية تتعلق بإيقاف التعيينات.

وأضاف أن حالة ارتفاع النفقات في الموازنة المالية العامة للدولة فإن مجلس النواب سيطالب بإعادة هذه الكفاءات وتوفير درجات وظيفية لهم ومنحهم امتيازات وحقوق مساوية لأقرانهم في الدولة ومؤسساتها. وأعرب كنا عن أمله بان يتفهم العراقيون المقيون في الخارج من ذوي الاختصاصات العلمية والأساتذة والخبراء الوضع العام المالي في العراق، مشدداً على أن العراق بحاجة الى أبنائه لاسهام في اعادة اعمارهِ وتأهيل البنى التحتية وتطوير المرافق العامة. وحث كنا وزارة المالية للعمل على وضع

□ بغداد/ إيناس طارق – وائل نعمة

حسام كان سعيد الحظ لأنه استطاع مقابلة احد المسؤولين صدفه في إحدى مطاعم بغداد

الراقية بعد أن تكلم مع حارسه الشخصي الذي كان مفقول العجلات يتبختر قرب طاوله المسؤول الذي اتضح بعد حديثه معه انه مدير عام في إحدى الدوائر المرتبطة بإحدى الرئاسةات الثلاث؛ "أختصر"، هذه الكلمة قالها الحارس له. شرح حسام قصتيه للمدير العام الذي أجابه مشكوراً "بطران أنت ورجعت!"

صمت حسام لبعد وزارة الهجرة الكثير ممن يحمل "قايمة" بانتظار الحصول على مخاطبة وزارة الهجرة مع الوزارات المعنية، خصوصاً وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة. فشكلة عودة الكفاءات العلمية من المشاكل المهمة التي تواجه العراق اليوم، وإذا لم يتم دراستها من جميع الأبعاد العلمية والاجتماعية والأمنية فإن الكفاءات سوف تعاود الرحيل مرة أخرى. والمشكلة التي واجهها العراق قبل وبعد التغيير كانت تصب في عدة جوانب سلبية أفقدت البلاد علماء وليس فقط كفاءات بسبب بطش النظام الدكتاتوري ومحاولته بسط نفوذه والسيطرة على عقولهم وصيها للعلم ضد البشرية وضياح الأمن وقتل الكفاءات بعد عام ٢٠٠٣ وجعل مشكلة هجرة العقول "فرصة للول

ان تتقدم في عدة مجالات مستغلة الكفاءة العراقية لصالح بلدها.

أربع ساعات بيلوغ مكان العمل

وقصة طبية الإنسان قسم عبد الوهاب هي الأخرى تعكس معاناة العائدين فهي قد عادت إلى العراق قبل عام بعد أن سمعت عن استتباب الأمن فلم تقدم أوراقها إلى وزارة الهجرة لأنها